محددات ومؤشرات متعددة لقياس الأداء ومتابعة مبادرات «تنفيذ»

أدى التراجع المتواصل لأسعار النفط على مدار نحو ثلاث سنوات إلى تحول هذا التراجع من مجرد أزمة إلى واقع على جميع الدول المصدرة للنفط التكيف معه، ورغم كثير من الاجراءات المالية التي تبنتها الدول المصدرة للنفط لإدارة الازمة واحتواء ما نتج عنها من تراجع للعائدات العامة وعجز في الموازنات الا أنه يظل ان أهم الاجراءات التي تلت أزمة النفط هو التسارع الكبير في وتيرة التنويع الاقتصادي، وتشجيع مشاركة المستثمرين من القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي وتنفيذ مشروعات التنمية.

وفي السلطنة توجد عديد من القطاعات الواعدة التي يمكن ان تتحول الى روافد اقتصادية حقيقية لنمو مستدام، وبينما تعطي الحكومة من خلال الخطة الخمسية التاسعة دورا واسعا النطاق للقطاع الخاص في تنفيذ خطط ومشروعات التنمية، فحتى الآن مازال القطاع الخاص بحاجة الى سياسات إضافية ترفع وتحفز مساهمته في دعم الاقتصاد، وسيكون هذا التحفيز هو العامل الأساسي في تشجيع المستثمرين على ضخ استثمارات توازي حجم المشروعات الطموحة التي تستهدفها الحكومة في الخطة الخمسية التاسعة.

ويرتكز نجاح التنويع الاقتصادي على وضع محددات ومؤشرات متعددة لقياس الأداء من أهمها الى أي مدى سيكون التنويع مرتبطا بالنجاح في توفير فرص عمل مجدية للمواطنين والى أي مدى سيتم احراز نجاح في تحسين بيئة الاعمال وتمهيد الطريق لاستثمارات ضخمة من القطاع الخاص؟ ومن هنا تتخذ المبادرات التي تم اعلانها عبر البرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي «تنفيذ» أهمية قصوى خاصة المبادرات التي تستهدف تسهيل أداء الأعمال وايجاد بيئة استثمارية مواتية، وببساطة كبيرة يمكن للنجاح في تحسين وتطوير مناخ الاعمال أن يسفر عن نقلة نوعية في تحفيز

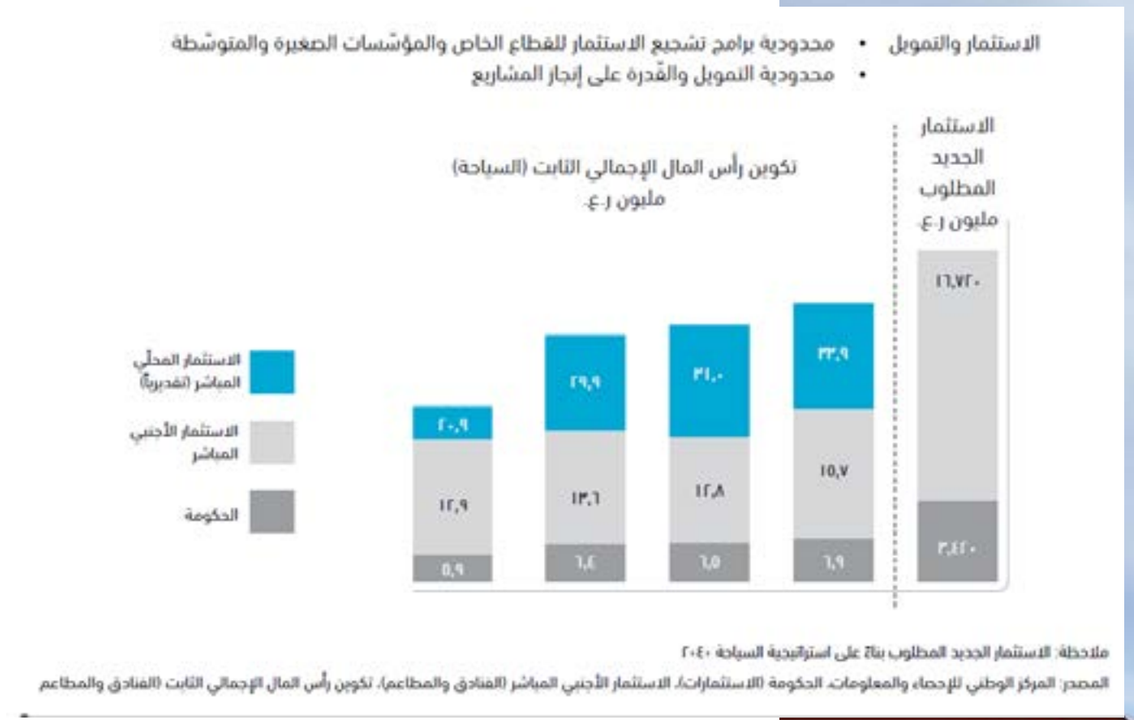

ملاحظة: الاستثمار الجديد المطلوب بناءً على استراتيجية السياحة ٢٠٤٠

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الحكومة (الاستثمارات)، الاستثمار الأجنبي المباشر (الفنادق والمطاعم)، تكوين رأس المال الإجمالي الثابت (الفنادق والمطاعم

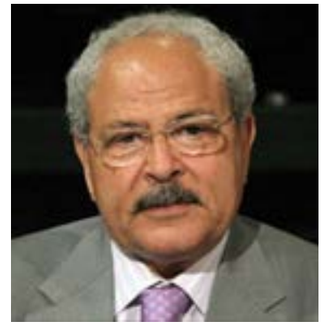

سمير رضوان: النموذج الجديد للاقتصاد يحتاج إلى تحفيز القطاعات الواعدة

الاقتصاد وحجم الاستثمارات، وفي طريقة إدارة المشروعات الاستراتيجية، ويعد ذلك التحدي الأكبر الذي يواجه السياسات في الوقت الحالي نظرا لان تمكن البرامج والمشروعات المدرجة في الخطة الخمسية التاسعة من تحقيق التنويع الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على قدرة القطاع الخاص على تحقيق الاستثمارات المستهدفة وهو ما لا يمكن الوصول اليه الا عبر توفير بيئة جاذبة للاستثمارات.

وتعد جميع الجوانب التي سبق الاشارة ذات ارتباط مباشر بما تم مناقشته في مختبرات «تنفيذ» وعلى سبيل المثال فان سرعة انجاز طلبات إقامة المشروعات الجديدة هو واحد من اهم المحددات التي تساهم في تنشيط الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص، ومنذ الاعلان عن المبادرات والمشروعات التي توصلت اليها مختبرات تنفيذ خلال مرحلة المشاركة المجتمعية، توالي وحدة «دعم التنفيذ» في كافة الجهات المعنية بالمبادرات متابعة حثيثة لتطور العمل في مبادرات التنوع الاقتصادي والتي لا تقتصر فقط على مشروعات محددة انما تشمل أيضا تحسين البيئة التشريعية ومواجهة ما يواجه عمل القطاع الخاص من معوقات تحد من استمراراه او تعوق نموه.

وتستهدف الخطة الخمسية التاسعة حجم استثمارات من القطاع الخاص بحوالي ٥٢ بالمائة من البرنامج الاستثماري للخطة بما يعادل ٨٠ بالمائة من جملة استثمارات القطاعات الخمسة الواعدة، ويرصد تقييم البنك الدولي والمجلس الأعلى للتخطيط للأداء الكلي لخطة التنمية الخمسية الثامنة والرؤية المستقبلية ٢٠٢٠ أن تحقيق الأهداف الطموحة للخطة يتطلب أن تسبقها دراسة التحديات التي تواجه القطاع الخاص وكذلك تحسين سياسات العمل، ومن جانب آخر هناك ضرورة قصوى لوضع مؤشرات يمكن قياسها لسير التنويع الاقتصادي، وكان ذلك احد الاهتمامات الرئيسية لبرنامج «تنفيذ» والذي يستهدف نقل الاستراتيجيات والخطط إلى مستوى التنفيذ الفعلي عبر برامج وآليات تفصيلية قابلة للتنفيذ والقياس، ويستهدف البرنامج استحداث ثقافة عمل جديدة في مجال تنفيذ الخطط الوطنية تتضمن تحديد وتوزيع المسؤوليات والأدوار بين المعنيين وقياس أداء جهات التنفيذ.

ورغم الازمة التي طال امدها في قطاع النفط ومازالت مستمرة حتى الان الا الدراسات الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية بتقييم السياسات الاقتصادية الكلية مازالت تشير الى أن مصدري النفط مازالوا يملكون الفرصة لتجاوز الازمة عبر سياسات جدية للتنويع الاقتصادي تتيح استبدال عائدات النفط بعائدات أكثر تنوعا من مختلف القطاعات الاقتصادية على ان يكون ذلك مصحوبا بنظرة جديدة للموارد البشرية وعلاقة التعليم بالتنمية والنمو الاقتصادي بما يضع اساسا مستداما للنمو والعائدات، ويزيد من مدى الفرصة المتاحة حاليا امكانية خفض الانفاق العام في ظل انتهاء او قرب انتهاء غالبية مشروعات البنية الاساسية اضافة الى الوفر المتحقق من انخفاض حجم دعم الوقود في الموازنات العامة بسبب تراجع اسعار النفط، وتعد الاصلاحات المشار اليها هي ما يمكن وصفه بالتغيير الهيكلي الفعلي الذي يمكن ان يحدث فارقا في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط خلال الفترة المقبلة، وأوصت دراسة حديثة صادرة عن صندوق النقد الدولي الدول المصدرة للسلع الأولية، والتي تأثرت بالتراجع الحاد في أسعار الطاقة والمعادن، بتركيز جهودها خلال الفترة المقبلة على اتباع سياسات تساعد على اجراء اصلاحات هيكلية لتشجيع النمو المستمر على المدى المتوسط، مشيرة إلى انه بينما تختلف أولويات الاصلاحات الهيكلية باختلاف البلدان فان هناك العديد من السمات المشتركة بين البلدان والتي ينبغي التركيز عليها وهي إزالة اختناقات البنية الاساسية وتحسين مناخ الاعمال والنهوض بجودة التعليم، إلى جانب اعتماد أطر سياسات تتجنب فرط الانفاق من المالية العامة بما يساعد على التخفيف من حدة تقلبات السلع الأولية على اقتصادات الدول المصدرة.

وحول التغيير الذي يمكن لسياسات التنويع الاقتصادي احداثه في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط يرى الخبير الاقتصادي الدكتور سمير رضوان ان المبادرات

المطروحة لتحقيق التنويع الاقتصادي تمثل نموذجا بديلا للنمو الاقتصادي في السلطنة يعتمد على التنويع وتنشيط مختلف القطاعات بدلا من الاعتماد على عائدات النفط، ويرصد الدكتور سمير رضوان العديد من تجارب الدول التي كانت تقليديا تعتمد على مصادر محدودة للنمو ثم اتبعت نماذج اكثر استدامة للنمو ومن بين هذه الدول فنلندا التي كان اقتصادها يعتمد على كلا من العائدات النفطية والتبادل التجارى مع الاتحاد السوفييتي وبعد انهيار الأخير بدأت الصعوبات الاقتصادية في فنلندا وخرجت من هذه الصعوبات عبر الاعتماد على مصادر متعددة للنمو الاقتصادي ونجحت بالفعل في تخطي ما كان يواجهها من مصاعب اقتصادية، وخارج اوروبا هناك كثير من الدول التي قدمت تجارب يحتذى بها في النمو الاقتصادي وعلى سبيل المثال ماليزيا والبرازيل، وبشكل عام فان متابعة ورصد ما حدث من تغيرات اقتصادية في هذه الدول يكشف لنا عن عوامل مشتركة في كافة التجارب منها ان الموارد الطبيعية حتى لو كانت متوفرة بوفرة لا يمكن ان تكون وحدها محرك للنمو المستدام كما انه من

■ الموارد الطبيعية لا يمكن أن تكون وحدها محركا للنمو المستدام

اهم النتائج التي يكشفها هذا الرصد ان بعض الدول كان لديها موارد محدودة لكنها نجحت في توظيفها بشكل جيد وهو ما أحدث فارقا كبيرا في مسار نموها الاقتصادي.

وعودة الى تحديات النمو في السلطنة يرى الدكتور سمير رضوان ان النموذج الجديد للاقتصاد يحتاج الى تحفيز القطاعات الواعدة وخفض الاعتماد على انشطة غير انتاجية مثل الانشاءات على سبيل المثال وان يكون التركيز الاكبر للسياسات الحكومية هو تحفيز وتنمية القطاع الخاص مع الاهتمام بالجانب المؤسسي اي ايجاد مؤسسات ذات مسؤوليات محددة عن الأولويات التي تهم النمو مثل مؤسسة خاصة للربط بين قوة العمل الوطنية ونموذج الاستثمار الذي ترغب السلطنة في اتباعه خلال الفترة المقبلة.

ويؤكد الدكتور سمير رضوان أهمية مثل هذه المؤسسات التي تمثل رابطا وثيقا بين مؤسسات التعليم بمختلف انواعها وبين سوق العمل وفي عديد من الدول الاوروبية لا يرتبط دخول الشباب لسوق العمل بانتهاء التعليم بل لابد من تدريب لمدة عامين، وبدأت ماليزيا تحولها الاقتصادي الايجابي عبر ضخ موارد ضخمة في التعليم والتدريب والآن لديها مؤسسة خاصة للتشغيل تستقبل الشباب الراغبين في العمل وتحتفظ بسجل كامل عنهم وهي مؤسسة صغيرة لكنها شديدة الكفاءة تمد الشباب بنحو ١١١ خدمة بين الخبرات المتنوعة وحتى التمويل، وفي سنغافورة هناك هيئة خاصة للرقابة المالية تتولى اعداد ميزانيات التدريب حسب احتياجات خطط النمو لضمان ان التعليم يواكب هيكل الانتاج وايضا مؤسسة سبرينج المتخصصة في تنمية المديرين رواد الاعمال، ويمكن الاشارة ايضا الى تجارب مثل فرنسا وايطاليا وهما نموذجان يحتذى بهما فيما يتعلق بإعداد الأجيال الجديدة من رواد الاعمال.

التنويع الاقتصادي: أرقام ومعلومات

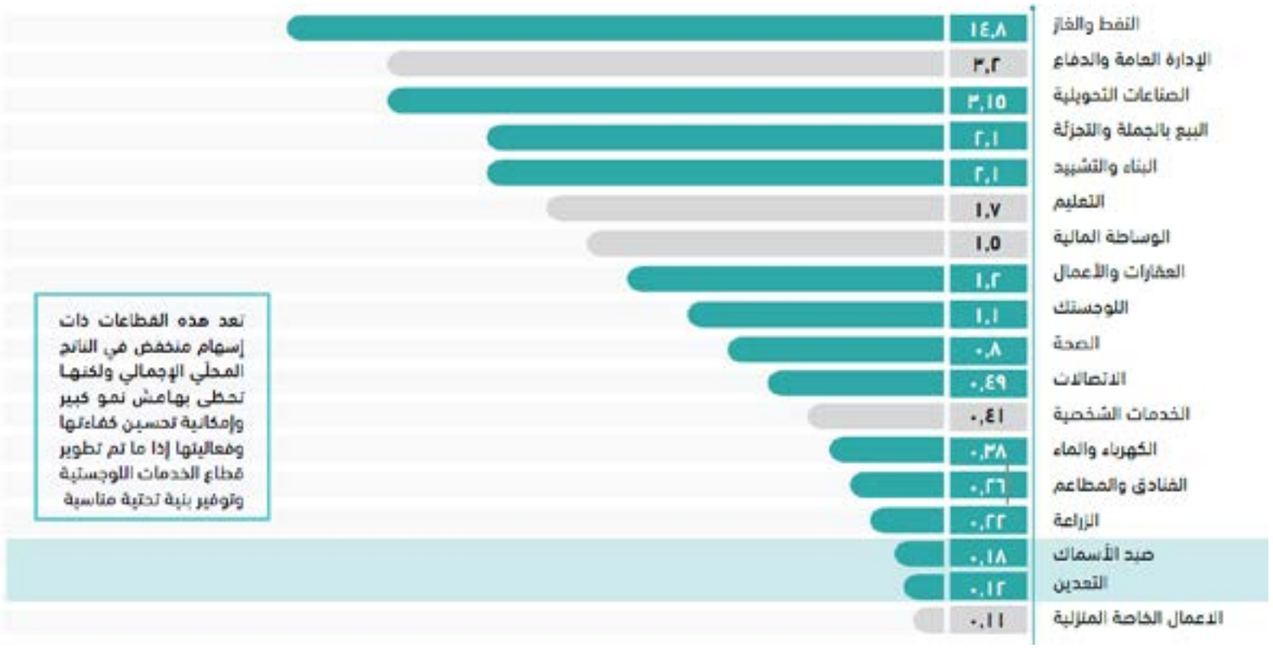

يعد تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي هو التوجه الاستراتيجي لدعم النمو الاقتصادي، وازدادت أهمية هذا التوجه بشكل خاص بعد التراجع الحاد في أسعار النفط، وبشكل أساسي يعني التنويع اتباع سياسات تؤدي الى تغييرات إيجابية في الاقتصاد الوطني من خلال تنمية الأنشطة غير النفطية وايجاد روافد متعددة ومستدامة للنمو الاقتصادي.

يُعدّ برنامج «تنفيذ» هو الذراع التنفيذية للخطة الخمسية التاسعة، ويسعى البرنامج إلى تعزيز مختلف قطاعات التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والقطاعات الرئيسية التي يركز عليها تنفيذ هي السياحة والصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية إضافة إلى قطاعين ممكنين داعمين هما سوق العمل والتشغيل وقطاع المالية والتمويل المبتكر.

هناك ثلاثة أهداف رئيسية تسعى السياسات الحكومية إلى تحقيقها الأول هو رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية المستهدفة في الخطة الخمسية التاسعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٩ مليار ريال في عام ٢٠١٥ إلى ٦,٦ مليار ريال بنهاية الخطة عام ٢٠٢٠، وثاني الأهداف هو تعظيم المساهمة الاقتصادية للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي بحيث يساهم بنحو ٨٠ بالمائة من إجمالي استثمارات المشروعات المخطط لها، أما ثالث الأهداف فهو توفير فرص عمل بما لا يقل عن ٣٠٠٠٠ فرصة عمل للعمانيين بنهاية الخطة الخمسية الحالية.

تشير التقديرات القطاعية وفق الخطة الخمسية التاسعة إلى احتمالية نمو الأنشطة غير النفطية بالأسعار الثابتة خلال الفترة بين ٢٠١٦ - ٢٠٢٠ بمعدلات مرتفعة ومستدامة تفوق معدلات نمو الأنشطة النفطية، حيث يتوقع أن تنمو الأنشطة غير النفطية بنحو ٤,٣ بالمائة، بينما من المقدر أن تشهد الأنشطة النفطية بالأسعار الحقيقية